مستقبل العراق بعد توقيع الاتفاقية

بعد خمس سنوات من الغزو الأميركي للعراق وإسقاط نظام صدام حسين،هاهي الحكومة العراقية توقع على «الاتفاقية الأمنية» الأميركية - العراقية الأحد ١٦ نوفمبر الجاري. وبموجب هذه الاتفاقية، فإن الجنود الأميركيين الذين يحتلون العراق منذ ٢٠ مارس ٢٠٠٣، سيترتب عليهم الرحيل قبل ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

البيان ١١/٢٥

توفيق المديني

الاتفاقية التي تتضمن ٣١ بندا تنظم الشروط القانونية والعملياتية التي تشرعن بقاء القوات الأميركية البالغ عددها ١٤٦٠٠٠جندي لمدة ثلاث سنوات إضافية، تتطلب أن يصادق عليها البرلمان العراقي المتكون من ٢٧٥ نائبا.و كان مجلس النواب العراقي، أنهى يوم الخميس الماضي القراءة الثانية لمسودة «المعاهدة الإستراتيجية» بين بغداد وواشنطن، وسط جدل صاخب، ولاسيما من جانب القوى السياسية العراقية التي تعارض الاتفاقية.

فقد أبدت الكتلة الصدرية المعارضة وعلى لسان ممثلها في البرلمان نصار الربيعي تأييدها لانسحاب كامل للقوات الأميركية من دون شروط تفرض على العراق،بينما ربط رئيس مجلس النواب العراقي محمود المشهداني، رئيس جبهة التوافق(السنية) بين الموافقة على الاتفاقية وبين موافقة رئيس الوزراء نوري المالكي على قائمة شروط حددتها الجبهة.

ومنها: «إطلاق المعتقلين من أبناء المكون السني خلال وقت قصير،و إعادة التوازن للعملية السياسية في العراق، وضرورة إيجاد مشاركة حقيقية له في عمل الحكومة العراقية، وتحويلها إلى حكومة وزراء وليس حكومة مستشارين».

في مسألة التوقيع على المعاهدة، ليس أمام الحكومة العراقية سوى أمرين، الأول:عدم المصادقة على المعاهدة، وهذا يعني إبقاء العراق تحت مظلة الفصل السابع للأمم المتحدة، أي في خانة الدول التي تهدد الأمن والسلم العالميين(ولأنه يهدد هذا السلم يحتاج إلى ولاية منحها مجلس الأمن للولايات المتحدة الأميركية). الثاني: التصديق على المعاهدة، وهذا يعني قبول الانتداب الأميركي على العراق لمدة ثلاث سنوات أي حتى عام ٢٠١١ قابلة للتمديد.

الحكومة العراقية التي تعتبر أن التصديق على المعاهدة من قبل مجلس النواب لن يكون مشكلة من جراء سيطرة الائتلاف الحاكم على ثلثي البرلمان، تبرر هذا التوقيع الذي يجعل الوجود العسكري الأميركي احتلالاً شرعياً بتفويض عراقي، من أجل إخراج العراق من مظلة الفصل السابع، وبالتالي تحرير أمواله المجمدة في المصارف الأميركية،(والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات) بقرار من مجلس الأمن للأمم المتحدة.

وفي معرض دفاعه عن التوقيع على المعاهدة، أكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أمام الداخل والخارج، أنها لا تتضمن ملاحق سرية، بل إنها تشكل «بداية متينة لاستعادة العراق كامل سيادته»، وطمأن دول الجوار إلى أن بلاده لن تكون منطلقا لشن هجمات عليها.

استعادة السيادة العراقية الكاملة، مرهون بالانسحاب الكامل للقوات الأميركية من العراق.غير أن هذا الانسحاب لا يزال ينظر إليه كل طرف من زاويته الخاصة. فهناك من ينظر في داخل الولايات المتحدة الأميركية على أن إصرار الرئيس المنتخب باراك أوباما بسحب الجيش الأميركي من العراق خلال ستة عشر شهرا ليس أنه مسألة طوباوية فحسب، بل إنه سيكون خطأ سيترجم لاحقا إلى هزيمة ستراتيجية للولايات المتحدة.

لا يوجد أي مسؤول سياسي في بغداد يتمنى الانسحاب السريع للجيش الأميركي من العراق،بدءا من وزيري الداخلية والدفاع وقيادات القوات العراقية، الذين يؤكدون أن الحاجات اللوجستية والتكوينية لتكوين الجيش العراقي (٧٠٠٠٠٠ رجل) تظل مهمة «للسنوات المقبلة». ثم إن الانسحاب السريع قبل أن يتكون جيش قوي وعملياتي في العراق، يعني تسليم البلاد للتأثير الإيراني،والسماح لعودة مظفرة لتنظيم القاعدة.

كما أن الانسحاب السريع سيضعف وضع أميركا في منطقة الخليج العربي،في الوقت الذي تواصل فيه إيران تطبيق سياسة الأمر الواقع في مجال برنامجها النووي، وفي توسيع وتعزيز رقعة تأثير مجالها الاستراتيجي كقوة إقليمية تمتد من بحر قزوين إلى البحر المتوسط، شاملة عراق ما بعد صدام حسين، وسورية، ولبنان، الذي يسيطر عليه حزب الله، وحركة حماس في فلسطين.

التوقيع على المعاهدة يعني انتقال العراق من حالة الحرب إلى حالة التعاون العسكري.

تسليح الجيش: عتاداً لا «تشليح» الجيش : عقيدة

اللواء ١١/٢٥

محمد سلمان

تسليح الجيش، ليس مادة للتسييس، أو مطلباً ظرفياً قابلاً للتأجيل حيناً، وللتسريع حيناً آخر، أو محكوماً باشتراطات معينة من هذا الجانب أو ذاك، وليس <فورة> إعلامية تظهر فجأة ثم تختفي، وفقاً لطقوس إمـلاءات وتـدخـلات خارجيـة، تجعل من التسليح بوابة للتدخل في الشؤون اللبنانية عموماً، والشأن العسكري خصوصاً، وهذا ما يتعارض مع منطق السيادة والإستقلال، ويضع لبنان في ظل إنتداب أجنبي غير مباشر. والعكس في ذلك، أن تزويد الجيش بالعتاد العسكري الحديث والمتطور، هو من ضرورات الأمن الوطني القوي والمتجدد، ومرتكزات الإستراتيجية الدفاعية عن حدود لبنان الجنوبية لردع ومقاومة الإعتداءات والاطماع الإسرائيلية، وفي جانب من هذه الإستراتيجية مكافحة الإرهاب والتجسس في الداخل، نظراً للقاسم المشترك بين العدو الإسرائيلي وشبكات الإرهابيين والعمالة في العداء للبنان وجيشه وشعبه المقاوم، وفي إثارة الفتن، وتعطيل خطوات المصالحات اللبنانية - اللبنانية. وفي المعادلة السيادية والإستقلالية، أن الدولة منفتحة على القبول لمساعدات عسكرية لتسليح الجيش من الدول الشقيقة والصديقة، وذلك على خلفية عدم ربط التسليح بمطالب وشروط تجعل هذا التسليح <تشليحاً> للجيش من عقيدته الوطنية المقاومة للإحتلال الإسرائيلي وتحويلها <عقدة> و <عقيدة> للإقتتال والتصادم الداخلي، بين المؤسسة العسكرية من جهة، وبين هذه الشريحة أو تلك من شرائح الشعب اللبناني. وبفعل العقيدة الوطنية للمؤسسة العسكرية وكما يؤكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وقائد الجيش العماد جان قهوجي أن قوة لبنان من قوة جيشه، وأن قوة الجيش من إلتفاف الشعب حوله ومؤازرته في مهامه الدفاعية عن الحدود، وعن الوحدة الوطنية والسلم <الأهلي> والنظام عام في الداخل. وفي هذا المنحى، عاهد الرئيس سليمان بأن تبقى المؤسسة العسكرية:

١ - جيشاً يتمسك بثوابته الوطنية التي تشكل ضمانة وحدته وقدرته على أداء دوره الوطني الجامع، ويلتزم القيم الاخلاقية والإنسانية قولاً وممارسة.

٢ - جيشاً راسخ الإيمان بوحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات، ودوره الريادي في العالم كواحة للديمقراطية والحرية، ومصهراً للحضارات والثقافات.

٣ - جيشاً يلتزم معايير العمل المؤسساتي وفي مقدمها الكفاءة والنزاهة والشفافية في الإدارة والموقف، وتطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة.

٤ - جيشاً يواجه العدو الإسرائيلي ويتصدى للإرهاب بكل ما أوتي من إمكانيات وقدرات، ويقدم الدماء من دون حساب، دفاعاً عن تراب الوطن وذوداً عن وحدته ومسيرة سلمه الأهلي. وفي الموضوع نفسه، خاطب العماد قهوجي العسكريين من خلال أمر اليوم قائلاً: إن ثقة المواطنين بكم كبيرة، وهي تترسخ أكثر فأكثر، بفضل إنجازاتكم المتراكمة يوماً بعد يوم، وذلك على الرغم من إمكانيات جيشكم المتواضعة من العتاد والسلاح، والتي أعاهدكم مجدداً ببذل أقصى الجهود في سبيل تعزيزها، بما يتناسب مع حجم المخاطر والتحديات التي يواجهها الوطن.

رام إيمانويل دليل قاطع على غياب اللوبي العربي

أوان ١١/٢٥

سركيس أبو زيد

بعد إعلان الرئيس المنتخب باراك أوباما تعيين رام إيمانويل في منصب رئيس موظفي البيت الأبيض، تبدل المزاج عام وانقلبت فورة الحماسة التي أثارها الإعلان عن فوزه بالرئاسة إلى شعور باليأس، بخاصة عند الناخبين العرب الذين رأوا في اوباما ذي الأصول الإسلامية أملاً في التغيير.

جاء اختيار أوباما لإيمانويل بحسب الصحافي والمحلل الأميركي من اصل لبناني جيمس الزغبي لكونه استراتيجياً محنكاً وسياسياً ذا طابع عملي، سبق اختباره من خلال الحملات الانتخابية وأثناء فترة عمله في البيت الأبيض في ظل إدارة كلينتون، ثم مؤخراً في الكونغرس.

ولكن من هو رام ايمانويل؟

اختلفت الآراء حول اصل وسياسة وشخصية إيمانويل. فبحسب العديد من مراكز الدراسات الأميركية والعربية، يعتبر رام ايمانويل ابن الإرهابي الإسرائيلي بنجامين ايمانويل، الذي كان عنصراً في عصابة الأرغون الصهيونية التي شاركت في تدمير مئات المباني والفنادق والمؤسسات في فلسطين في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي. وتملك عصابة الأرغون موقعاً إلكترونياً يحوي صور المباني التي تم هدمها في تلك الحقبة، إضافة الى صور تدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك عام ٢٠٠١.

وكان رام الملقب برجل الحزب الديمقراطي الذهبي مواطناً صهيونياً حتى بلوغه سن الثامنة عشرة، عندما قام ولأسباب غامضة بإخفاء جواز السفر الخاص به. لكنه في عام ١٩٩١، انضم مجدداً الى الجيش الإسرائيلي للدفاع عن إسرائيل والصهيونية بوجه «صواريخ صدام حسين». وقد سمى الصحافي والكاتب الراحل شيرمان سكولينك رام ايمانويل بنائب رئيس الموساد في اميركا الشمالية. واعتبر سكولينك ان والد ايمانويل بنجامين كان جزءاً من الفريق الذي اغتال الكونت السويدي برنادوت في عام ١٩٤٨. وكان برنادوت مبعوث الأمم المتحدة في فلسطين، فسعى للوصول الى حل ملائم لخطة الأمم المتحدة القاضية بتقسيم فلسطين وإعطاء اليهود الأراضي الفلسطينية الخارجة عن نطاق الحوار والمساومة في ذلك الوقت.

تنحدر أصول ايمانويل الى أوكرانيا وقد جاءت عائلته الى فلسطين في عام ١٩١٧، وكانت تدعى بأورباخ حتى عام ١٩٣٦. ويقول البعض إن والده غيّر اسم عائلته عند موت ابنه في عام ١٩٣٦ أثناء قتاله ضد الفلسطينيين. والواقع ان العديد من العائلات اليهودية غيّرت أسماءها عند وصولها الى فلسطين حتى تبدو كأنها تتحدر من أصول فلسطينية، فأصبحت شيترمان شارون ويزيرنتسكي شامير.. وهكذا دواليك. وبالتالي اختفت فجأة سجلات ملايين العائلات اليهودية الأوروبية عن السندات الأوروبية لتتحول الى «إسرائيلية».

في المقابل، يرى جيمس الزغبي أن هذه المزاعم كلها خالية من الصحة، ويعتبر أن الصحيح أن ايمانويل مواطن أميركي ولد في شيكاغو عام ١٩٥٩ ولا يحمل جنسية أية دولة أخرى عدا الجنسية الأميركية. كذلك يدحض الزغبي كل التهم التي تقول أن ايمانويل كان في صفوف الجيش الإسرائيلي، وأنه شارك في الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، بل هناك من قال إنه هرب من الخدمة العسكرية في الجيش الأميركي ليلتحق بالجيش الإسرائيلي في عام ١٩٩١. كذلك يدفع الصحافي الأميركي اللبناني عن ايمانويل، تهمة أنه طرد من وظيفته السابقة في البيت الأبيض إثر ضبطه ومونيكا لوينسكي متلبسين بالتآمر والتجسس على إدارة كلينتون، من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي وغيره من الأجهزة الاستخبارية الأخرى.

ويعتبر الزغبي ان هذه الشائعات سرت فتم تداولها وكأنها الحقيقة القاطعة التي لا يطالها الشك، تماماً مثلما سرت الشائعات في أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية عن عروبة أوباما وإسلامه.

وبحسب الزغبي، صحيح أن إيمانويل يهودي من أب إسرائيلي، لكن على الأميركيين العرب أن يتحلوا بحساسية خاصة إزاء التعبير عن مواقفهم اعتماداً على تصنيف ديني، أو إثني لأن هذا التصنيف يطالهم هم قبل غيرهم بالذات، مشيرا إلى أن إيمانويل عمل مع أعضاء الكونغرس من الأميركيين العرب في الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ولم يجد منهم سوى التقدير والاحترام.

في الواقع، وبعيدا عن كل ما قيل ويقال عن ايمانويل، اليوم بمقدور اوباما أن يحقق التغيير المنشود في مسار العلاقات الأميركية- العربية، غير أنه مطالب بإبداء حساسية أكبر يتطلبها التعامل مع العالم العربي. فليس بالأمر المستغرب أن يصل يهودي إلى منصب مهم في الإدارة الأميركية لأن الخلل الأساسي لا يكمن باللوبي اليهودي، بل بغياب لوبي عربي، فالعرب لا يشكلون قوى ضاغطة للتأثير في القرارات التي تتخذها الإدارة الأميركية، والتي تعتمد على قرارات المؤسسات ومراكز الأبحاث والدراسات. لذلك من الطبيعي ان يكون لليهود تأثير كبير في الإدارات الأميركية المتعاقبة. هذا إضافة الى ان العالم العربي يعيش بشكل دائم ضمن هاجس «نظرية المؤامرة»، بحيث يتم تضخيم قوة ونفوذ وتأثير اللوبي اليهودي في أميركا. وهنا يكمن ضعف القرار العربي نتيجة ضعف الجامعة العربية وتضارب وجهات النظر العربية، إضافة الى غياب اللوبي العربي عن الساحة الأميركية والعالمية بشكل عام.

فهل يتمكن العرب من تشكيل قوة ضاغطة في المنظور القريب واستغلال ثروتهم النفطية وواقع ان رئيساً ذا اصول إفريقية وإسلامية قد وصل الى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية، أو سيبقى الوضع على حاله؟ وهل يكون إيمانويل لعبة بيد الإسرائيليين كما يتخوف العرب، أو يكون سياسيا مقربا من إسرائيل دون «الاستبسال» في تحريف قرارات الرئيس الجديد لمصلحة الدولة العبرية؟.

دروس من الهند.. في الطريق إلى المجد

الأهرام ١١/٢٥

د. وحيد عبد المجيد

عندما تعطلت مهمة مركبة الفضاء> تشاندريان١> بسبب شدة ارتطام المسبار الذي حملته بسطح القمر حين حطت عليه في١٥ نوفمبر الجاري، أسرع العلماء الهنود إلى استخلاص الدروس لتنفيذ عمليات هبوط أفضل وأيسر في المستقبل. ولم يكن نجاح الهند في صنع هذه المركبة بالكامل اعتمادا على عقول وأيادي أبنائها دون غيرهم إلا نتيجة لتراكم معرفي تحقق على مدى أكثر من٤ عقود.

ولا يمكن تحقيق مثل هذا التراكم المنتج بدون قدرة على استخلاص الدروس والاستفادة من الأخطاء لتصحيحها إلى أن أصبحت العضو السادس في نادي الفضاء.

وهذا الاستعداد القوي للتعلم من الإخفاقات كما من النجاحات هو أحد أهم عوامل الاختراق الذي حققته الهند خلال العقدين الأخيرين وأهلها للانتقال إلى نادي الدول الأكثر تقدما. وهي تدق أبواب هذا النادي الآن بثقة وثبات وقد حشدت أسلحتها الاقتصادية والمعرفية العلمية والتعليمية، وكل ما راكمته من قدرات باستثناء قوتها النووية التي وضعتها جانبا.

وهذه هي الحالة الكبري الثانية بعد الصين التي تؤكد أن قوة الدولة تكمن في قدرتها على الإنجاز والتفوق في عدد من المجالات يأتي السلاح في نهايتها وليس في مقدمتها بخلاف ما يعتقده كثير من المصريين والعرب عموما.

وليس هذا إلا درسا من مجموعة دروس ينبغي أن نستلهمها من تجربة الهند. فإذا أردنا أن نحذو حذوها لنلحق بها وهي التي كانت معنا في المستوى نفسه من التطور لفترة طويلة، فعلينا أن ننهج نهجها في التعلم من تجربتها ومن خبرات غيرها، وأن نستخلص بالتالي دروس نجاحها ونحن في أجواء الزيارة التي قام بها الرئيس حسني مبارك إليها الأسبوع الماضي.

ومن أهم الدروس إن لم يكن أهمها على الإطلاق درس الجرأة في الإصلاح الاقتصادي الذي نقل الهند في العقد الماضي من عصر الصناعة التقليدية التي لم تحقق فيها الكثير إلى عصر صناعات الاتصالات والمعرفة التي تعتمد على التكنولوجيا الجديدة الأكثر تقدما وتستند إلى الإبداع والابتكار.

ففي الوقت الذي كنا في مصر والعالم العربي عموما متوجسين فزعا من العولمة ومبالغين في الحذر من شرورها التي لا تنكر أدركت الهند أن الخوف منها لا يفيد وأن ما يحول دون الوقوع في براثنها هو السعي إلى جني ثمارها.

وكان حزب المؤتمر ذو التوجه الديمقراطي الاشتراكي هو الذي بدأ التحول في اتجاه الانخراط المحسوب في العولمة عام١٩٩١. ولكن الحكومتين التاليتين اللتين قادهما حزب بهاراتيا جاناتا اليميني بعد ذلك عمقتا هذا الاتجاه وبلغتا به أعلى ذروة يمكن أن يبلغها.

فقد سعت هاتان الحكومتان إلى اللحاق بالموجة الأولي للعولمة قبيل انتهائها حيث قامت شركات عملاقة عابرة للحدود في مجالات شتي من الملابس إلى السيارات بنقل قسم متزايد من إنتاجها من أمريكا وأوروبا واليابان إلى دول نامية تمتلك مزايا تنافسية. ولما نجحت الهند في ذلك ووضعت نفسها بالتالي على خريطة النظام الاقتصادي العالمي كان من الطبيعي أن تحجز هذه الدولة الصاعدة مكانا متميزا لها في قلب الموجة الثانية للعولمة. وفي هذه الموجة بحثت شركات خدمات وتكنولوجيا المعلومات عن شركاء أساسيين لها في الدول النامية التي تستطيع جذبها إليها ليس فقط عبر الإغراء بالعمالة الرخيصة والإعفاءات الضريبية ولكن أيضا لوجود مهارات وكفاءات محلية مؤهلة في هذا المجال وما يرتبط به.

وما كان للهند أن تحقق ذلك إلا لإقدامها على تطوير جدي لنظام التعليم الذي أصبح قادرا على ضخ خريجين مؤهلين أفضل تأهيل في سوق العمل الجديدة التي أخذت في التوسع. ولم يكن ممكنا إحداث هذا التطوير في فترة قياسية إلا بسبب الشجاعة في إيجاد مراكز تعليم نخبوي متقدمة وعلى أعلى مستوى عالمي وسط النظام التعليمي التقليدي. وهذا درس قائم بذاته يطرح نفسه علينا ويدعونا إلى مراجعة منهجنا العقيم في الإصلاح التعليمي الذي لم يصلح شيئا وإدراك أن التعليم النخبوي المتميز ليس اختيارا طبقيا في كل الأحوال. فهو قد يكون حتمية تقدمية إذا أقيم على أساس موضوعي يجعل الالتحاق بمراكزه المتقدمة مفتوحا للطلاب الأكثر تفوقا وتميزا وموهبة من مختلف فئات المجتمع ومن الشرائح الفقيرة قبل الثرية.

والدرس الذي لا غنى عنه هنا هو أن هذا كله ما كان ليتحقق بدون شجاعة النخبة السياسية سواء من اليمين المحافظ الذي وضع البنية الأساسية للتحول الكبير حين كان في الحكم أو من يسار الوسط في حزب المؤتمر الذي كان في المعارضة حينئذ، ثم عاد إلى السلطة في عام٢٠٠٤.

كان اليمين الهندي المحافظ يعرف أن سياسته الإصلاحية ذات الملامح(النيوليبرالية) ستفقده الشعبية إذا التزم بها دون وجل لأن ثمارها لا يمكن أن تنتشر وتصل إلى الشرائح الوسطي الدنيا وليس فقط إلى الفئات الأكثر فقرا في وقت قصير.

ومع ذلك لم يحد عنها بل وضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار. فكان أن عاقبه الناخبون في انتخابات٢٠٠٤ وجاءوا بحزب المؤتمر ذي التوجه الاجتماعي. وبالرغم أن هذا الحزب استغل غضب قطاع واسع من الناخبين على توجهات حزب> بهاراتيا جاناتا> فقد اتبع سياسة مسئولة للغاية استهدفت الحفاظ على البناء الاقتصادي الكبير الذي تحقق مع اهتمام أكبر بتنمية المناطق الريفية مستفيدا من التقدم الذي حدث في تكنولوجيا الاتصالات والمعرفة وساعيا إلى توظيفها في المناطق الأكثر فقرا.

فلم تبدأ حكومة يسار الوسط بهدم ما بناه اليمين المحافظ بالرغم من الخلاف الفكري السياسي الواسع، وإنما سعت إلى البناء عليه ورفده بسياسة اجتماعية لتخفيف الفقر في المناطق التي لم يصلها قطار التنمية ولدي الفئات الواسعة التي لم تطلها آثار الانتعاش الاقتصادي. ولذلك لم تتراجع معدلات النمو ولم تتباطأ عجلة الاقتصاد بخلاف ما كان متوقعا عند فوز حزب المؤتمر في انتخابات٢٠٠٤.

والأكيد أن التطور الديمقراطي في الهند ساهم في إنضاج النخبة السياسية على هذا النحو الذي يثير الإعجاب. ولكن هذا التطور لا يكتمل بدون استعداد هذه النخبة لاستخلاص الدروس، ومن ثم التعلم من تجاربها كما من خبرات غيرها.

ولعل أكثر ما تعلمته النخبة السياسية الهندية بمختلف أطيافها من اليمين المحافظ إلى اليسار الماركسي هو أنه لا ديموقراطية حقة بدون وطن حقيقي يفخر كل مواطن بالانتماء إليه، وأن لهذا الوطن حقا عليها، وأن هذا الحق يفرض وضع سقف للصراعات والحفاظ على مساحة معتبرة من التوافق الوطني. وفي هذه المساحة يتعاون الجميع الآن في الحكم والمعارضة للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ضربت قطاعا من الطبقة الوسطي التي تعتبر عماد النهضة الهندية الراهنة ومراجعة ثقافة الاستهلاك المفرط الذي أغرق ما بين٢٠ إلى٣٠ مليونا(من بين نحو مئة مليون هم قوام تلك الطبقة) في ديون لا يستطيعون سدادها.

ولذلك ستجتاز الهند هذه الأزمة بسرعة وبخسائر أقل بكثير من غيرها لتواصل طريق المجد الذي يمكننا أن نلحق بها فيه حين نتعلم من دروس تجربتها الملهمة.